



شماره ۶۲۰۷

۵۱۴۳

کتابخانه مجلس شورای ملی



کتاب ذریعہ الاصل

مؤلف سید مرتضیٰ عسکری

شماره ثبت کتاب

موضوع شماره قفسه ۴۸۳۳

۶۴۸۸۹

۵۰۸۱

بازدید شد

۱۳۸۲

ع - ۳

۴۴۵

بازرسی شد
۴۶ - ۴۷

نسخه - فهرست شده
۴۸۳۳

بازرسی شد
۲۷ - ۲۶

شماره ۶۲۰۷

کتابخانه مجلس شورای ملی

۵۴۳



کتاب ذریعہ الاصل

مؤلف سید مرتضیٰ علم الهدی

شماره ثبت کتاب

موضوع شماره قفسه ۵۸۴۳

۶۴۸۸۹

۵۰۸۱

بازرسی شد
۱۳۸۲

ع - ۳

نسخه فهرست شده
۴۸۴۳



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي ذكر في الذكر ابن المحدثين بحبل الازهر جعل لنا هذا المستنير بنصير المذكرين
شكروه الذين نادوا بمسعودته بعد وفاته واستأنوا باخوانه وبنوهم وامنوا به حتى
جعلوا بالهداية الى الله وادخلوا على علمها الزواهد وعباد الله لا تعلموا الله الا بعباده
الصالحين واما موضع الاكتفاء في مكان الانضواء وارجو ان يبين صاحبنا بنو جوامع
منها من قرب مذهبهم في سوادهم فينبه له في ما فيه ويزيله في ما لا فيه فاشاطت وقت
الرسا ومطنا وصلوا على افضل ربه واكمل بقائه سيدنا محمد وال اطهاره من غير زبد
وستم **باب** في احوال كل ما توسط في اصول الفقه لا ينفى في كل ما لا
كلام الانضواء الى الاصل بل يكون الخارج سدا ولا يجرى ذنا ولا يخصر شأن الخلق بالا
الانضواء فان سدا الى الرعا فيقتل الخارج فيها الى ان يقدح ويحدث بعض من اذ لم يولد
الفقه كما وان كان طائفا من اكثر من عايد وانضواء عدو سدا في غير ذلك فان
اصول الفقه واسوينا بعدا كما في مخطاها فكل علم العالم والظن وكف بولد الظلم
والظن وكف في الغرض من عيوب السبب في حصول البش عن عذر علم مفضو الى
وما تختلف فيه العادة في شق الروايات بها حكم فخطا بشار الى الاعمال الكلام
خطا الى التوهم والظن بين خطا بها في حقنا ان يجيئنا الى غير ذلك من الكلام الذي
هو مختص بربنا في الكلام في اصول الدين واصل اصول الفقه فان كان دعا الى الكلام على هذه
الواضع ان اصول الفقه لا يترك الا بعد ثبوت هذه الاصول التي من اذنا الى العرضا
نبيها فان اصول الفقه يصلح مع اصول الدين نحو اننا لا تصادق وهذا وجهنا ان ينفى
في اصول الفقه بالكلية بعد ثبوت الاجسام في ما نشأت لبحث وصفنا ورجع الى ارباب المذهب

هذه العلمة تقضي ان
يكل على صاحبها اصول
الدين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

— 144 —

[illegible]

هذه الامور هي الحجارة
اطراف الكلام على

اطراح الكلام على

۱۲۰

تَحْصُلُ

此

قائداً على من هذه الأصول على
الأحكام على طريق الجملة دون
التفصيل وادلة صم

من هو خطاب له وشوهر اليه
والذي يدل على ذلك ان الخط

٩

حَفِيفَةُ الْحِجَازِ

الأصل في الكلام

علم اشراف النعمان اهل القروية
البحر

المحقق في الاستدلال في الفقه

استعمال الشوك والخشب
استعمال النفط في العبيط والجارات

يقضي على حقيقة ما من كلالاً أو إلهاماً بالصدق فمنه الجواز العقول في هذه الموضع كما فيه ما لا
وأحكامها وما فيها ^{منها} في حق من هذا الكتاب عند الكلام على الوجود وكيفية دلالتها إذا
اعتدلت من حيثها ^{فإن} وأما العلم بالصدق فكونه الشيء وهذه طارعة في حقها الإنسان
منه عندنا اشهاداً وتوضيحاً في حقها من غير الجواز بل بانها قول الدار وما يتوجه من ماله قاله
لا بد من كونها صانعة وانها في الحق بل هو بل وان لم يجدوا ذلك ^{فإن} في العلم بالصدق جواز
بما هو الحق ولا يجب أن يذكر عليه ما شأوا منه بل ما فعلوا من غيرنا ذلك ان يقول في العلم
بأنه اعتدلت على ما هو فيه من كون الشيء قد اعتدلت بانها قد فعلت الاعتقاد من بل لا يجب
وبنا ولا الاعتقاد على ما هو فيه من الجواز بل كون الشيء من العقل لا الجواز ان يقول في العلم
التيه من الجواز ويجب حاله في العلم بالصدق ما هو جواز العلم بل العلم ولا يوجد إلا في
التيه من الجواز والعلامة في حقها لا يمكن العلم بل من فيه من نفسه في العلم
ان يقول في العلم بالصدق لا يوجد العلم بالصدق بل العلم بالصدق لا يوجد العلم بالصدق
من فيه من نفسه على بعض الوجود والعلامة لا على بل من أحد ما يعطى على العلم من
ومن العلم بالصدق في العلم بالصدق وكلما بكل في العلم بالصدق والعلامة لا في العلم بالصدق
منه ويجوز أن يكون من غيرنا من العلم بالصدق كما يجوز أن يكون من العلم بالصدق
البيان والجواز في العلم بالصدق هذا ما هو في العلم بالصدق على العلم بالصدق في العلم بالصدق
فلا في العلم بالصدق وأما العلم بالصدق في العلم بالصدق في العلم بالصدق في العلم بالصدق
ومعلمها واحد وأما العلم بالصدق في العلم بالصدق في العلم بالصدق في العلم بالصدق
ان يكون من العلم بالصدق في العلم بالصدق في العلم بالصدق في العلم بالصدق
منه في العلم بالصدق في العلم بالصدق في العلم بالصدق في العلم بالصدق
العلم في العلم بالصدق في العلم بالصدق في العلم بالصدق في العلم بالصدق
العلم في العلم بالصدق في العلم بالصدق في العلم بالصدق في العلم بالصدق
العلم في العلم بالصدق في العلم بالصدق في العلم بالصدق في العلم بالصدق

مكتبة العلوم والفنون

الظن غير متبطل بالافتراض جهتها وان كان ذلك هو العنصر لا ملاحة غش ل ذلك فالحاصل
عند الظن بغير ما لا بد ودرج البصر والاولى افراد الدلالة لا يحصل عند العلم وعوض
الكيفية لا يحصل الظن عند النظر في الالاء البصر عيب عن النظر كما تقولوا العلم لا يحصل عند
نظرنا في الدلالة بل بحدوده القاطر في الامانة لا يحصل لقوة الباع ليس ذلك بوضع الالاء
يعتدون وفي ذلك ان اختلاف الظن من العقل والادان واحده وهذا بطل باختلاف العقلة
في الاحتمالات والدلالة واحدة فان ذكرها العقل لا يرد وطوان عندنا كما يجب العلم ان
ان يشك في ذلك جهته والنظر في الالاء ويحتمل في الشكنا عما لا يحسن اليه جهتها لاننا
واصول الفقهية من وعدها في مثل ما دليكم على ان تكليفكم في اصول الفقهية انما هو العلم دون
العلم الناجي للظن واذا كنتم تجوزون ان يكون تكليفكم الشرائع تخلف بنوع الظن الرابع الالاء
فلا كان التكليف في اصول الفقه كذلك قلنا على كل اصول الفقه يوجد في ان يكون الحق في
جهتين يختلف في ان القول بالموثر في كون الامر اما هو اذالة الما سويره وانما هو
الذات صيغها الفعل في نفسه وانما هي في الالاء ان تزد بالالاء صفة ذلك علمت وكذا
ينبغي الشيء في مثل وفعله وانما ذلك وهو الغالب والاذلة لا يحسن ان يكون الحق في
الالاء احد واحد لا يحسن في اصول الدين انما ان يكون الحق في الالاء واحد الالاء ان يؤيد
يقر وان لا يكلفنا بقية على من قلنا ما لا تخصصه فظهر ان العقل لا يجب ان يفعله
على وجه لا يجب ومن قلنا ما لا يؤيد ان نذهب ان يفعله على هذا الوجه وذلك القول في
الخصوص والعموم وسائر الما لان العلم على هذا الوجه هو المقصود واما العلم والالاء
احول المالكين غيرنا بل كما ذكر في غير الشبهة واما سائرنا علم هذا الوجه لا يجب ان ذلك
كان جازبا لاختلافنا ان غدا فلان الالاء الوجهية العلم في ذلك العلم الحكم هذه الالاء
كما ذكر في اصول الدين في اثبات ذلك بالبرهان علم الحكم للظن في ان يكون للظن حكمه في الظن
العلمية لا يؤيد اننا لو كننا من العلم بعد في التردد لا جازبا ان نضل في صدقنا على الظن
كذلك واحول العقلة في كون العلم في الظن في سبعا الما على عمل يؤيد من قبل صدقنا

من الخبرين من ذلك وأثبت هذه الجملة وعلما أن على هذه الأصول أدلة بعبارة نقلها الم
عجمان جعل بينهما شقيا بما على الخبرين أن الأولات ومنها جواز الدلالة وأيضا لما كانا نينا للبيان وقد
العلم غشا على الطرفين واجب أن يكون عن ذلك دليل قطعي به كما قول أن أتت في شأن ذلك
الحكام الشرعية وقد تعدد الدلائل في صحة إقامتها وأيضا لما كان خبرنا أن يدعى أن الخلفين
تجد بعضهم بعضا في الخلاف الجاهل في هذه الأصول ويظهر ذلك من حكم خطبة كما أكتف
أن يدعى ذلك في المسائل التي رتبته فان من غير الغشاس فاعلموا بعد الدلالة بعبارة ولا يعبه
ومن أئمة الجاهل قد تافه ولا يعبه من ذلك في القول بالاجماع واكثر مسائل الأصول **المعيب**
القول في الألف وكما هو في الأصل **فصل في الألف** اختلف الناس في هذه اللفظة
فذهب قوم إلى أنها تخصص بالقول واللفظ وغيره بما عاين الفعل كما سئلوا فقالوا لا
هو كقولهم جاز الفعل يعطى فيه ما عاين والى ذلك على مقتضى أنه لا خلاف في
انقطاع الألف للغة العربية فانه في القول وأخرى في الفعل لأنهم يقولون أن هذا من
غيره فيتم وأما بدون طرائقه وأيضا الدعوى في قوله يقولون هذا اسم علم كما يقولون
عظيم وما يشبهه فان أمرا لها لغوا وأيضا في بدون ذلك الفعل لا يحسن وما سأل
وأخبارنا بالأمر ما جازع مضرا فيه فقال **أما** علمه ما يشبهه في قوله وما كان أن يشبه
يدعى ذلك من القرآن قوله في الحق وأجابوا أنه أراد في التقدير والتقدير أي في ذلك
الأصول والخطاب إلى من عاين أصله تعرف بها العادة وتحويلها إلى التقدير من امر الله بالدلالة
الفعل لا يجوز وأصح هذه الجملة وكان استعمال أهل اللغة اللفظة في غير ما عاينها
على أنها حقيقة في غير ما رتبته لأنهم في الأصل يقولون دليل ما على أن الجملة في أصلها قد غلبت
هذه الطريقة في مواضع كثيرة من كلامنا ونحن نرجح معونها في بعضها من كتابنا هذا
وجب العلم على من أراد هذه اللفظة في الألف ويوجب على من أتى بها أن يحددها في أصلها
فان قالوا فاعلموا أن استعمال اللفظة في غير ما رتبته في الأصل لا يوجب في القسبان ما في ذلك
فلما ثبتنا أن استعمال اللفظة في غير ما رتبته في الأصل لا يوجب في القسبان ما في ذلك

ظاهر الاستعمال في المصنفين

الاصطلاح

انما هو

الزيتون

بمعنى القول

ایضاً

تلفظ

التي هي الجارية لا يشاء ذلك العبد الذي هو له هبا وعين الماء فمن فانه واحد بل العوايد مختلفة
وكذلك لفظة المرفوعة ثارة القول الذي له القصة المرفوعة وثارة الفعل بها فاذن ان
مختلفان فلهذا انقول ان هذه اللفظة تقع على كل فعل لا يقع انما السهل والاعمال على كل
قول حتى يكون مفعولا محصورا **فصل في وجوب اعتبار الزينة في الكلام** اعلم
ان لا يشترط في اعتبارها ان لا يكون مفعولا بل ان لا يكون له اثر في المعنى وان لا يكون
اعترفا وشا منه مدلى على ان لا يكون مفعولا لا لعل ان كان الامر على نية من الماسوق
فاما اذا كان دون رتبة او كان مساويا له فانه لا يكون له اثر في المعنى ولا في اللفظ
ولذلك لم يوجب في اللفظ اعتبار الزينة لانها لا تكون مفعولا في شق المعنى بل في اللفظ
ولا يكون شق المعنى الا في اللفظ واللفظ هو الذي يوجب الزينة في اللفظ لا في المعنى
كما ان الامر انما يوجب الزينة في اللفظ لا في المعنى ولا في اللفظ في المعنى بل في اللفظ
من غير ان يكون له اثر في المعنى لان الكلام على نية من مذهب لا يوجب الزينة في اللفظ بل في المعنى
اعترفا في اللفظ انما اعترف به في اللفظ واللفظ هو الذي يوجب الزينة في اللفظ لا في المعنى
فان كان يكون له اثر في المعنى او في اللفظ فانه لا يكون له اثر في المعنى بل في اللفظ
فان ذلك كما لا يخفى ان يكون له اثر في المعنى او في اللفظ فانه لا يكون له اثر في المعنى بل في اللفظ
الامر على المعنى في اللفظ لا في المعنى بل في اللفظ فانه لا يكون له اثر في المعنى بل في اللفظ
واللفظ هو الذي يوجب الزينة في اللفظ لا في المعنى بل في اللفظ فانه لا يكون له اثر في المعنى بل في اللفظ
معدا لم يوجب في اللفظ بل في المعنى بل في اللفظ فانه لا يكون له اثر في المعنى بل في اللفظ
انهم في الاول اصحوا لكونه كان الامر كما يجوز في سقوط اعتبار الزينة في اللفظ لان يكون له اثر في المعنى بل في اللفظ
اجتزأ لا يوجب في اللفظ بل في المعنى بل في اللفظ فانه لا يكون له اثر في المعنى بل في اللفظ
بذلك لان احد اللفظ ان الله تعالى طاف في كذا انا اجاب به اليه وانها فان طاف في المعنى
انها ما لللفظ لم يوجب به طاف في كذا انا اجاب به اليه وانها فان طاف في المعنى
على من حكم كان في اللفظ او في المعنى بل في اللفظ فانه لا يكون له اثر في المعنى بل في اللفظ

اللفظ

اللفظ

والقارن في شق كقولك ان اللفظ الذي له الخطاب لا يوجب ان يحصل اللفظ انما يوجب
ان يحصل وان كان غير مبداء المفعول او انما يوجب ان يحصل اللفظ انما يوجب
والقارن في شق كقولك ان اللفظ الذي له الخطاب لا يوجب ان يحصل اللفظ انما يوجب
منه ما واللفظ هو الذي يوجب الزينة في اللفظ لا في المعنى بل في اللفظ فانه لا يكون له اثر في المعنى بل في اللفظ
اللفظ هو الذي يوجب الزينة في اللفظ لا في المعنى بل في اللفظ فانه لا يكون له اثر في المعنى بل في اللفظ
فان ذلك كما لا يخفى ان يكون له اثر في المعنى او في اللفظ فانه لا يكون له اثر في المعنى بل في اللفظ
الامر على المعنى في اللفظ لا في المعنى بل في اللفظ فانه لا يكون له اثر في المعنى بل في اللفظ
واللفظ هو الذي يوجب الزينة في اللفظ لا في المعنى بل في اللفظ فانه لا يكون له اثر في المعنى بل في اللفظ
معدا لم يوجب في اللفظ بل في المعنى بل في اللفظ فانه لا يكون له اثر في المعنى بل في اللفظ
انهم في الاول اصحوا لكونه كان الامر كما يجوز في سقوط اعتبار الزينة في اللفظ لان يكون له اثر في المعنى بل في اللفظ
اجتزأ لا يوجب في اللفظ بل في المعنى بل في اللفظ فانه لا يكون له اثر في المعنى بل في اللفظ
بذلك لان احد اللفظ ان الله تعالى طاف في كذا انا اجاب به اليه وانها فان طاف في المعنى
انها ما لللفظ لم يوجب به طاف في كذا انا اجاب به اليه وانها فان طاف في المعنى
على من حكم كان في اللفظ او في المعنى بل في اللفظ فانه لا يكون له اثر في المعنى بل في اللفظ

غير لازم

الامر الذي يوجب اللفظ

فان ذلك كما لا يخفى

موجب في اللفظ انما يوجب

ذلک لا یستلزم ان لا یخفی
 لکن لا یستلزم ان لا یخفی
 و لا یستلزم ان لا یخفی
 و لا یستلزم ان لا یخفی
 و لا یستلزم ان لا یخفی

محمد الفاضل بن محمد بن الامام ابو عبد الله

هو بديع نظم المعنى في هذا المجلد
الذي هو بديع

الامام الشافعي رضي الله عنه
عن ابي نعيم

النهى بفضي الحريم لغز
... في عالم غريب

ملک الملک

فصل في الاستبصار

ما فعله

[illegible]

عن الأخت

خطیہ جامعہ اسلامیہ

ملک کو روکنا

ولا كرمه من ذلك فاعلم ان الامر واحد حاصلها امر اربابا ومن الزلل على ان كان عليه تلويز في حاله
فقد نبهنا متاخرين على كبر الحكم وعلى الخاطب بهذا الامر بين ذلك من ان كان الزلل
لا يتغير في حال الخطاب وهذا الذي يحكمنا ان امرنا يكون قبل ان يقرر فيه من الخطاب
فان لا الامر ان كان الفعل بالزلل في حكمنا فان الفعل قبل ان يقرر فيه من الخطاب ومن كان
ان امرنا بالضرورة متعلقا بما يقع فان الفعل بالزلل في حكمنا ومن كان الزلل في حكمنا
امثال العتق وكلفه على العتق من غيره فان كان له انما عتق احد ذلك على ان العتق من غيره
وان لم يخلصها بغيره فان العتق من غيره ان يكون مستغنيا عن العتق بالضرورة ان كان في الفعل
ولما لا يفتقر عند وجود هذا الامر في شئنا بغيره ان يكون مستغنيا عن العتق بالضرورة ان كان في الفعل
ان يكون الامر لا يكون كماله فيكون الفعل بالزلل وان يكون امرنا فيكون مستغنيا عن العتق بالضرورة ان كان في الفعل
منه الجلاء لا يجوز مع وجود الامر في العتق بالزلل في شئنا في حكمنا على العتق بالزلل في شئنا
على الجلاء وعلى ان الزلل ان يحكم الزلل في فصل العتق بالزلل في حكمنا على الجلاء لا يجوز مع وجود الامر في العتق بالزلل في شئنا
لا يشترط الخطاب على ما يشترط في بعض من هذا الخطاب في شئنا انما يشترط في العتق بالزلل في شئنا
حكمنا في فعلنا لا كما قد افترضنا في بعض من هذا الحكم بالزلل في شئنا انما يشترط في العتق بالزلل في شئنا
الطاعة وانما يشترط في فعلنا لا على الزلل في شئنا ان يكون على العتق بالزلل في شئنا انما يشترط في العتق بالزلل في شئنا
لا الا على ما على هذا الباب في شئنا انما يشترط في فعلنا لا على الزلل في شئنا ان يكون على العتق بالزلل في شئنا
اعلم اننا اذا لم يكن في فعلنا العتق بالزلل في شئنا انما يشترط في فعلنا لا على الزلل في شئنا ان يكون على العتق بالزلل في شئنا
فعلنا الذي تعلمون اننا قد افترضنا انما يشترط في فعلنا لا على الزلل في شئنا ان يكون على العتق بالزلل في شئنا
انما يشترط في فعلنا لا على الزلل في شئنا ان يكون على العتق بالزلل في شئنا انما يشترط في فعلنا لا على الزلل في شئنا
على ما يجب انما يشترط في فعلنا لا على الزلل في شئنا ان يكون على العتق بالزلل في شئنا انما يشترط في فعلنا لا على الزلل في شئنا
لو لم يكن في فعلنا لا على الزلل في شئنا ان يكون على العتق بالزلل في شئنا انما يشترط في فعلنا لا على الزلل في شئنا
لا يشترط في فعلنا لا على الزلل في شئنا ان يكون على العتق بالزلل في شئنا انما يشترط في فعلنا لا على الزلل في شئنا
فعلنا الذي تعلمون اننا قد افترضنا انما يشترط في فعلنا لا على الزلل في شئنا ان يكون على العتق بالزلل في شئنا

أول ما أورد في هذا المجلد

مجلس العلماء
على الفناء المبارك

تذکرہ الفضل
تذکرہ اناسین وین اناسین
معدنہ الثانی

الامام بن تيمية رحمه الله

دلالة الاستيفاء أو التاكيد

[illegible]

دلالة الاستعارة على الحقيقة
من الاستعارة دليل على الحقيقة

التعليق على الكتاب

فقدت واحد الاصلين من الكتابين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطاهرين
الطاهرين

دلالة الاسم على الغرض والشيء

1142

[illegible]

المغفل

المقيمين

بحیب

في الحب الموشع
والنضيق
العنادة

۱۵۰

[illegible]

عجب ان يكون وقت الحوار غروب الشمس
 كفتح الحوراء فيكون لها انوار الشمس

[illegible]

الطريق بضم الطاء
والضمة والهمزة
والضمة والهمزة

مجلسه فی الفقه و الفرائض

فلا يحكم المثل فيجب ما جعله الاطلاق لان لا ينسأ الى الزيادة ولا ينقص الى النقصان فاما ما سوغ جمل اذ لم يصر
منها ومن جعلها على ما لا يحد التبعين والاختلافين فافهم ان ذكرنا على ما علم من الخبر في خبر جمل اذ لم يصر
بحر المختلجان في هذا الحكم وهو التفتيد لان كل واحد من الصلبيين من واحد وجب كونه
الاخر وما يجب كونه يكون شرطاً في نفسه وهذا في المختلبيين ان شاء الله عز وجل وكذلك انما في
فصل في اقسام القضيض والاشياء **قوله** اعلم ان المتيقن على طريقتين احدهما الايجاب
في بعض النسل والاختصاص والآخر والاضطرار في بعض النسل والاشياء المحال والاضطرار في بعض
مجرها كما لا يخفى بل الحكم شرطه في مثلنا في الطلاق والكناس والبيع والفساد والحق
الاكلام بكل ما ذكرناه في الاصل الاول ان الله هو الذي خلق النسل والاختصاص والاضطرار في بعض النسل والاشياء
منه ولت في ذلك العلم والاعمال فيهم من يعمل في الاشياء العبادية كماله لا في العلم من
حينئذ الله ومنهم من يصعد الى اصحاب الفساد ومنهم من لا يشرع منهم من يجهل ولا في العلم والاضطرار
فانما يتبع من المتيقن ان الحكم في كماله من غير تقييد في كل النسل والاشياء المحال والاضطرار في بعض
النسل والاشياء العبادية من جعلها الايجاب في بعض النسل والاشياء المحال والاضطرار في بعض النسل والاشياء
منفصلة ما نحن بهذا ان لا نذكر الشرع في كل النسل والاشياء المحال والاضطرار في بعض النسل والاشياء
وذكرنا ان المتيقن من هذا الحكم لا يشرع في كل النسل والاشياء المحال والاضطرار في بعض النسل والاشياء
ما لم يلق به صحيح وقدا مضى وانما انما يدل على الخبر في بعض النسل والاشياء المحال والاضطرار في بعض
منها ان الله لا يخلق الا على ما لا يحد التبعين والاختلافين فافهم ان ذكرنا على ما علم من الخبر في خبر جمل اذ لم يصر
في خبرنا وانما في بعض النسل والاشياء المحال والاضطرار في بعض النسل والاشياء المحال والاضطرار في بعض
منه من جعلها الايجاب في بعض النسل والاشياء المحال والاضطرار في بعض النسل والاشياء المحال والاضطرار في بعض
فرضه انما في الحكم بحدوده ولا في الاصل والاضطرار في بعض النسل والاشياء المحال والاضطرار في بعض
انما في بعض النسل والاشياء المحال والاضطرار في بعض النسل والاشياء المحال والاضطرار في بعض
في خبرنا الا في خبرنا وانما في بعض النسل والاشياء المحال والاضطرار في بعض النسل والاشياء المحال والاضطرار في بعض
انما في بعض النسل والاشياء المحال والاضطرار في بعض النسل والاشياء المحال والاضطرار في بعض

عز وصالاً انتهى الى افشا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

[illegible]

خط فیاض احمد
مکتبہ دارالعلوم

مسند الامام دہلی
علی اکبر

[illegible]

انوار الایمان
تصنیف و تہجیل شریف

[illegible]

محرری

4.

11

[illegible]

[illegible][illegible]

فصل في بيان العام على الخاص تختلف الناس في العام والخاص إذا وردوا بينهما

[illegible]

البرهان

[illegible]

مفتوحه

القانون المذكور في هذا الباب

مہارٹ

[illegible]

الشيخ محمد القاسم
الطائفة بالأمير

[illegible]

کتابخانه آغاخان

2

[illegible]

المجلس
كلية في جامعة القاهرة

[illegible]

ظفر
نقی

六

والله هو الذي قد علمهم وان اضطر الى العلم بما يجوزون، بمن السبلان وما السبلها ودليلها على السبل
التي لا تلهيهم عن ذلك سبلها بل ان يكون فان لم يجزوا لم يجدوا لكفره عن شانهما في العلم
تصورهم بخبره ولا يفتقدون احد من خبرنا عن نفسه، بما لا يجدوا في ذلك السبل ما لم يعرف
بغير ما يعرفون بها، انما البصيرة التي غفلت عن خبره بما لا يكون ان يقع العلم بالبرهان
فيما لم يجدوا وخبرنا ان العلم انما هو ما يعرفون او لا يعرفون، ذلك ما لا يجزوا ان يكون
منه في العلم انما يكون العلم انما يعرفون من العلم انما يكون العلم انما يعرفون من العلم
علمهم وتبين ان ذلك انما هو العلم انما يعرفون من العلم انما يكون العلم انما يعرفون من العلم
فانما لا يفتقدون العلم انما يعرفون من العلم انما يكون العلم انما يعرفون من العلم
او البرهان في العلم انما يعرفون من العلم انما يكون العلم انما يعرفون من العلم
عندنا انما يعرفون من العلم انما يعرفون من العلم انما يكون العلم انما يعرفون من العلم
انما يعرفون من العلم انما يعرفون من العلم انما يكون العلم انما يعرفون من العلم
بغير الجواب انما يعرفون من العلم انما يعرفون من العلم انما يكون العلم انما يعرفون من العلم
ثم انما لا يفتقدون من العلم انما يعرفون من العلم انما يكون العلم انما يعرفون من العلم
عندنا انما يعرفون من العلم انما يعرفون من العلم انما يكون العلم انما يعرفون من العلم
منه لا يفتقدون انما يعرفون من العلم انما يعرفون من العلم انما يكون العلم انما يعرفون من العلم
حزون لان من يعرفون من العلم انما يعرفون من العلم انما يكون العلم انما يعرفون من العلم
الصلاب انما يعرفون من العلم انما يعرفون من العلم انما يكون العلم انما يعرفون من العلم
السبلان وما يعرفون من العلم انما يعرفون من العلم انما يكون العلم انما يعرفون من العلم
تصورهم انما يعرفون من العلم انما يعرفون من العلم انما يكون العلم انما يعرفون من العلم
العلم بالصدق انما يعرفون من العلم انما يعرفون من العلم انما يكون العلم انما يعرفون من العلم
فانما يعرفون من العلم انما يعرفون من العلم انما يكون العلم انما يعرفون من العلم
شرطه فلهذا انما يعرفون من العلم انما يعرفون من العلم انما يكون العلم انما يعرفون من العلم

43

[illegible]

کلامی و لغوی

[illegible]

[illegible]

الوجوب وتارة يورد بالوجوب
فنعلم عندك

قصہ نمبر ۹

[illegible]

ولما اسكروا في عظمة الخفاف

[illegible]

مستغفار و ایس لریم ان کبوتر

[illegible]

تشیخ و تحریر

مفتی صاحب

الغائب من قلبه حبيباً ان يكون وجهه في كل واحد من على ان الغائب على العالمات وهو ادخل في ذلك طائفة
والدليل على صحة ما قلناه لا يوجد من قام في حقنا في الاشارة الى الدنيا هاهنا وان كان لهم الغائب
انما اخباره اذ كان لا يوجد حياً فاما ان اخباره في ان الغائب من وجهه على العالمات فانه قد تقدم بما تقدمنا
البرس يعلمون به من علموه وجهه في ان الاشارة الى الدنيا هاهنا وان كان لهم الغائب من وجهه
والجواب ان الاشارة الى الدنيا هاهنا في ان الاشارة الى الدنيا هاهنا وان كان لهم الغائب من وجهه
هذه الكلمات عليها وصاحبها في ان الاشارة الى الدنيا هاهنا وان كان لهم الغائب من وجهه
ذلك انهم يعرفون ان قولنا ان ادنا في ان الاشارة الى الدنيا هاهنا وان كان لهم الغائب من وجهه
من وجهه في ان الاشارة الى الدنيا هاهنا وان كان لهم الغائب من وجهه
سواء قام على وجهه في ان الاشارة الى الدنيا هاهنا وان كان لهم الغائب من وجهه
الغائب على العالمات في ان الاشارة الى الدنيا هاهنا وان كان لهم الغائب من وجهه
ولهم من الدنيا في ان الاشارة الى الدنيا هاهنا وان كان لهم الغائب من وجهه
بما ناهي انهم من معنى الرواية لا يوجد في الاشارة الى الدنيا هاهنا وان كان لهم الغائب من وجهه
الاستدلال لا يوجد في ان الاشارة الى الدنيا هاهنا وان كان لهم الغائب من وجهه
تدل من وجهه في ان الاشارة الى الدنيا هاهنا وان كان لهم الغائب من وجهه
وتدل من معنى الاشارة الى الدنيا هاهنا وان كان لهم الغائب من وجهه
الوجه لا يدل في ان الاشارة الى الدنيا هاهنا وان كان لهم الغائب من وجهه
كلها في ان الاشارة الى الدنيا هاهنا وان كان لهم الغائب من وجهه
راعي في ان الاشارة الى الدنيا هاهنا وان كان لهم الغائب من وجهه
الغرض من قولنا في الاشارة الى الدنيا هاهنا وان كان لهم الغائب من وجهه
جاء ان الاشارة الى الدنيا هاهنا وان كان لهم الغائب من وجهه
الغرض من قولنا في الاشارة الى الدنيا هاهنا وان كان لهم الغائب من وجهه
داود هو اذ اوصى من الدنيا في ان الاشارة الى الدنيا هاهنا وان كان لهم الغائب من وجهه

ولما لا تهم في ذلك من واحد منكم
لا يثبت الرسول العلوثة القطر عن علي
عليه السلام من العلوثة لو ثبتت
الاحاد لم يثبتوا بتلخيص معاد

[illegible]

فما لم يخلص الوجه ما وازا كما
الحكم الشرعي كما تباقي للجنة ولم
يكف الكف
ويكون هناك على طريقه الى الجنة
له اثباته بتوضيح الكف الى الجنة
فذلك الزمان

المست

بذلك

القلوب حسن والمهنة

5

[illegible]

بالصفا التي يتبعها العلم بالباطنة
وكذلك من يؤمن لم يتعلم هذا
العلم

وَمَنْ يَحْسِنْ جُلُوسَهُ الْعَاقِبَةُ لَهُ جَنَّةٌ
مِنْ مِثْلِ الْكَافِ فَإِنَّ لَنَا لَكُمْ أَوْ جَنَّةً
فَلَا تَحْسَبَنَّ مِنْ دُونِ الْكَافِ مَ...

۷۷

انما ينفع بالاداء ما هو في راحة البدن من غير ان يكون له من جهة الطريق الى راحة البدن
 عند ولا يجرى في راحة البدن من غير ان يكون له من جهة الطريق الى راحة البدن
 الجاهل مع عدم الحاجة الى راحة البدن من غير ان يكون له من جهة الطريق الى راحة البدن
 احدا من الالهة في غير راحة البدن من غير ان يكون له من جهة الطريق الى راحة البدن
 قد برز العلم اسلاستقضيةها الكلام على هذه النكتة وبيان ان هذه الطريقة فيقتضئ ان لا
 ينشأ من الاداء الا انما هو في راحة البدن من غير ان يكون له من جهة الطريق الى راحة البدن
 لا ينشأ من الاداء الا انما هو في راحة البدن من غير ان يكون له من جهة الطريق الى راحة البدن
 من جهة راحة البدن من غير ان يكون له من جهة الطريق الى راحة البدن
 وقاموا الى انما هو في راحة البدن من غير ان يكون له من جهة الطريق الى راحة البدن
 الا انه لا يجوز ان يجرى في راحة البدن من غير ان يكون له من جهة الطريق الى راحة البدن
 الحق بالاداء من غير ان يكون له من جهة الطريق الى راحة البدن
 براءه الى راحة البدن من غير ان يكون له من جهة الطريق الى راحة البدن
 هذا فلما تبين ان الاداء في راحة البدن من غير ان يكون له من جهة الطريق الى راحة البدن
 ينشأ من الاداء من غير ان يكون له من جهة الطريق الى راحة البدن

العايد وقدر الكتاب في راحة البدن من غير ان يكون له من جهة الطريق الى راحة البدن

الفاعل من راحة البدن من غير ان يكون له من جهة الطريق الى راحة البدن

على ما في النظر في راحة البدن من غير ان يكون له من جهة الطريق الى راحة البدن

الفاعل من راحة البدن من غير ان يكون له من جهة الطريق الى راحة البدن

الفاعل من راحة البدن من غير ان يكون له من جهة الطريق الى راحة البدن

الفاعل من راحة البدن من غير ان يكون له من جهة الطريق الى راحة البدن







